بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 10 – الخميس ٢٠١٧/٠٢/22

الخبر:

صدور قرار جمهوري بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" يهدف إلى خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي.

المصدر: جريدة الاهرام، بتصرف، الأربعاء ١٥ فبراير ٢٠١٧

تعليق على الخبر:

- أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً برقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، برئاسته.
- المقصود بالمدفوعات هو التعاملات النقدية التي تتم فيما بين الأفراد وبعضها، أو ما بين الأفراد والجهات الاعتبارية، أو ما بين الجهات الاعتبارية وبعضها. وتمثل المبالغ المدفوعة للموردين عن المشتريات أحد البنود الرئيسية للمدفوعات النقدية.
- يستهدف قرار إنشاء مجلس قومي للمدفوعات في المقام الأول إجراء كافة المدفوعات من خلال الجهاز المصرفي، الذي سيوجه المعاملات النقدية، وبذلك فسوف يؤدي قرار إنشاء المجلس القومي للمدفوعات إلى تخفيض استخدام النقد في التعاملات المالية واستخدام الدفع الالكتروني بدلا منه عن طريق استخدام الماكينات أو الإنترنت أو المحمول.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد : نجلاء مأمون**

- وتكمن أهمية إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، أنه يعد بمثابة خطوة جيدة نحو تقليل التعامل بالنقد «الكاش» لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحجيم الأموال الفاسدة والرشاوى وتحجيم الاقتصاد غير الرسمي كذلك التقليل من الاعتماد على النقد في التعاملات المالية والاسهام في تنظيم السوق والرقابة على جميع المعاملات التجارية داخل مصر والحد من التهرب الضريبي وغلق ابواب التقدير الجزافي لمأموري الضرائب ومنع الغش والسرقات وعمليات غسيل الاموال وغيرها.
- كما يتمثل أهم أدوار هذا المجلس في التنسيق بين البنوك والجهات المعنية بمنظومة الدفع الإلكتروني، ووضع السياسات القومية لهذا القطاع بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات فيه. كذلك سوف يؤدى نشر استخدام الدفع الإلكتروني الى توفير طريقة آدمية وميسرة للمواطنين للتعاملات المالية.
- سيؤدي توجيه كافة التدفقات إلى الجهاز المصرفي إلى أن ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد القومي، حيث يتوقع أن يساهم المجلس في ضبط المعاملات المالية في الجهاز الحكومي وأن وجود الأموال بالقطاع المصرفي تجعلها ذات قيمة اقتصادية مرتفعة مما يحسن أداء الاقتصاد القومي، وذلك من خلال التأكد من تكامل المبادرات الحكومية المختلفة المرتبطة بأي عمليات دفع أو تحصيل الكتروني لتجنب أي ازدواجية في الاستثمارات اللازمة لتنفيذ تلك المبادرات وكذلك العمل على تكامل قواعد بياناتها وتأمينها والتنسيق بين الجهات العاملة في جمهورية مصر العربية.
- كما أن إجراءات ضم القطاع غير الرسمي للاقتصاد الرسمي تتطلب تشجيع المواطنين من خلال توفير عدد من الحوافز والتسهيلات ومن خلال منظومة الاقتصاد الرسمي، وذلك حتى يواجه ارتفاع معدلات الأمية بين سكان الريف ومحافظات الصعيد، في التعامل مع " آليات الدفع الالكتروني"، وماكينات الصرف الآلي .علاوة على ضعف معدلات تعامل المصريين مع البنوك والقطاع المصرفي، وغياب ثقافة الادخار لدى شرائح كثيرة من المصريين. حيث ان الادخار بالبنوك يعد بمثابة استثمار ودعم للاقتصاد الوطني من خلال اعادة توظيفها وتوجيهها لتمويل الكثير من المشروعات.
- سوف يساعد المجلس القومي للمدفوعات في ضبط الايرادات الدولارية للبلاد، والحفاظ على العملات الاجنبية وعدم اهدارها بشكل لا يفيد الاقتصاد الوطني، والتي ستساهم بشكل أو بآخر في حل أزمة الدولار. كما سيساعد في مراجعة وتنظيم المدفوعات الخارجية بالدولار، والتي تستورد بها أجهزة الدولة المصرية السلع من الخارج.